E

التوزيع: عام
E/ESCWA/17/10
٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL
FOR WESTERN ASIA
LIBRARY & DOCUMENT

الدورة السابعة عشرة
٢٩-٣١ أيار/مايو ١٩٩٤
عمّان

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخطة متوسطة الاجل المنقحة

للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧

التنقيح الثاني

94-0207

المحتويـــات

الصفحة

الرنامج ٣٤- التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا ١

ألف- البرنامج ١

١- الاتجاه العام ١
٢- الاستراتيجية العامة ٥
٣- هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها ٧

بـاء- البرامج الفرعية ٩

البرنامج الفرعي ١- ادارة الموارد الطبيعية والبيئة ٩

(أ) الأهداف ٩
(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية ١١

البرنامج الفرعي ٢- تحسين نوعية الحياة ١٣

(أ) الأهداف ١٣
(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية ١٥

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتعاون الاقتصاديان ١٧

(أ) الأهداف ١٧
(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية ٢٢

البرنامج الفرعي ٤- التنمية الاقليمية والتغيرات العالمية ٢٣

(أ) الأهداف ٢٣
(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية ٢٣

البرنامج الفرعي ٥- قضايا خاصة ٢٤

(أ) الأهداف ٢٤
(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية ٢٥

البرنامج ٣٤- التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا

ألف- البرنامج

١- الاتجاه العام

٣٤-١ يستمد هذا البرنامج ولايته العامة من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ في ٩ آب/اغسطس ١٩٧٣، و١٩٨٥/٦٩ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٥ اللذين حدّدا وعدّلا صلاحيات اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا.

٣٤-٢ وتعرضت أولويات وأنشطة منظمة الأمم المتحدة، منذ أوائل عام ١٩٩٢، لإعادة هيكلة واسعة النطاق بغية زيادة فعالية المنظمة وكفاءتها في تقديم الخدمات اللازمة الى دولها الاعضاء. وتنهمك اللجان الاقليمية للامم المتحدة حاليا بعملية إعادة الهيكلة ذاتها بهدف تعزيز الدور الذي تضطلع به بوصفها مراكز للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الاقليمي. وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، كان من الضروري إعادة صياغة برنامج عملها نظرا الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية سريعة التغير التي تشهدها المنطقة.

٣٤-٣ وعليه، شرعت الامانة التنفيذية للاسكوا في عملية اعادة هيكلة برامجها من خلال المشاورات فيما بين مسؤولين من الاسكوا وخبراء، من داخل المنطقة وخارجها، في مجالات مختلفة وذوي خبرات متنوعة. وقد اشترك هؤلاء الخبراء مع المسؤولين من الاسكوا في حوار مفتوح متعدد التخصصات بشأن اولويات المنطقة، خلال المشاورات التي، جرت في عمّان خلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير الى ٣ شباط/فبراير ١٩٩٤، بشأن إعادة هيكلة برامج الاسكوا والتي ركزت على قضايا التنمية والتحديات التي ستستأثر باهتمام المنطقة الكبير خلال العقدين القادمين.

٣٤-٤ وأفادت الأمانة التنفيذية من النتائج، التي خلصت اليها من هذا الحوار، في تحديد أهدافها الاستراتيجية طويلة الأجل وفي تنقيح خطتها متوسطة الأجل (١٩٩٢-١٩٩٧) وبرنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، في وضع الخطوط العريضة لبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وستقدم في الدورة السابعة عشرة للاسكوا جميع هذه الوثائق الى الدول الأعضاء للنظر فيها.

٣٤-٥ وفي إعادة صياغة الاهداف والاولويات والبرامج، تم التركيز على نهج موضوعي متعدد التخصصات، سيتطلب خلال فترة التنفيذ، تشكيل فرق عاملة، تترأس كلاً منها الوحدة التنظيمية التي لها إسهام كبير.

٣٤-٦ وتضطلع اللجنة بدورها الانمائي من منطلق تحسين نوعية الحياة من جميع جوانبها وبأوسع معانيها. لان تحسين نوعية الحياة بدورها يعزز قدرة الانسان على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموماً، وإيجاد بيئة انسانية صحية. هذا ولا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية وبين الأبعاد الاجتماعية والايكولوجية او بينها وبين الابعاد الثقافية والسياسية. وينبغي للاسكوا إذن ان توجه جهودها نحو زيادة الوعي بأهمية اتباع نهج متكامل وشمولي وكلي في التنمية لا يغفل الخصوصيات على المستويين الوطني والاقليمي. ومن شأن التركيز على ترابط الابعاد الثقافية والاجتماعية والسياسية والايكولوجية والاقتصادية للتنمية والتغيير أن يؤدي الى توفير العناصر اللازمة للتنمية المستديمة.

٣٤-٧ وتتمثل الاهداف العامة لبرنامج التعاون الاقليمي من اجل التنمية في غربي آسيا في ما يلي:

(أ) تعزيز التنمية المستديمة من خلال تشجيع التعاون الاقليمي والتعاون دون الاقليمي، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز تنسيق السياسات والبرامج التي تؤدي الى تعاون اقليمي أوثق فيما بين بلدان الاسكوا؛

(ب) تناول الابعاد الاجتماعية والثقافية والايكولوجية والتكنولوجية للتنمية الاقتصادية وتناول العلاقات المتبادلة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية؛

(ج) توفير فرص تسمح بالاسراع في عملية التنمية المستديمة في كل بلد من بلدان الاسكوا، مع التركيز بصورة خاصة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي تواجه ظروفاً خاصة.

٣٤-٨ وتعتمد معظم الدول الاعضاء في اللجنة، ولكن بدرجات متفاوتة، على انتاج النفط الخام وتصديره لتمويل التنمية. وقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال الجزء الاكبر من الثمانينات، بالاضافة الى الحرب بين العراق وجمهورية إيران الاسلامية، وهي الحرب التي استمرت خلال الجزء الأكبر من ذلك العقد، الى تناقص في الموارد المالية المتاحة لاغراض التنمية، والى نشوء آثار جانبية سلبية في البلدان الأخرى في المنطقة تمثلت في انخفاض تدفق المساعدات المالية وانخفاض تحويلات العاملين.

٣٤-٩ وفي مطلع التسعينات، ازداد عدم الاستقرار السياسي في منطقة الاسكوا نتيجة نشوء أزمات ونزاعات عسكرية في الخليج، وأدى الى دمار شامل في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وتوقف إنتاج النفط وتصديره من بلدين من البلدان الاعضاء؛ وإزهاق أرواح كثيرة والى معاناة شديدة وتعطل في قنوات التجارة وتدفقاتها؛ وظهور موجات من الهجرة العائدة غير الطوعية، وانخفاض كبير في تدفق رؤوس المال للاستثمار داخل المنطقة. وتشير جميع هذه الأمور الى ضرورة التركيز على إعادة التعمير وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة، لغاية منشودة آمنة تتمثل في إعادة اندماج السكان في مجتمعاتهم بما يكفل لهم أسباب العيش الآمن والمجزي.

٣٤-١٠ وقد كان للتطورات المذكورة آنفاً ثمن اجتماعي باهظ، كما يتضح من تدهور مستويات المعيشة، والبطالة، والفقر، والتفكك الاجتماعي، واللاجئين، والعائدين، وتهميش قطاعات كبيرة من السكان، وارتفاع معدلات العوق، مع ما يضيفه ذلك الى المشاكل المتصلة بالتكيف الاجتماعي مع التغييرات في القواعد والأعراف الاجتماعية التقليدية في المنطقة. وترك الثمن الاجتماعي الباهظ لهذه الاحداث آثاراً واضحة على حياة سكان المنطقة وعلى المجتمعات المحلية عامةً وعلى المؤسسات.

٣٤-١١ وتواجه منطقة الاسكوا، مع اقترابها من بداية القرن الواحد والعشرين، عدة تحديات معقدة يتطلب التصدي لها اتباع أساليب مبتكرة فعالة على حد سواء. و أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها المنطقة هو في مجال الموارد الطبيعية، والمشكلة الرئيسة في هذا الصدد هي عدم كفاية تخطيط وادارة موارد المياه والطاقة والمعادن. ويزيد من تعقد المهام التي تواجهها الدول الاعضاء في معالجة هذا الوضع، نقص الموارد المائية، والتوزع غير المتساوي لمصادر الطاقة، وعدم وجود استراتيجيات وطنية وإقليمية لتحقيق التوازن بين الاهتمامات البيئية وبين تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها.

٣٤-١٢ وكذلك، فإن وضع الامن الغذائي في المنطقة شديد الحساسية نتيجة لضعف القطاع الزراعي. ويُعزى هذا، بدرجة كبيرة، الى شح الموارد المائية، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وعدم كفاية الهياكل الاساسية العمرانية والاجتماعية، وتدني مستويات التكنولوجيا، وعدم ملاءمة البيئة الاجتماعية الاقتصادية التي يجري في ظلها النشاط الزراعي. ونظرا الى جفاف المنطقة، تعتبر مسألة الحفاظ على المياه وترشيد استخدامها مسألة ذات أهمية قصوى.

٣٤-١٣ وعلى الرغم من الاحداث المذكورة آنفاً وآثارها السلبية على نوعية حياة سكان المنطقة، ظل قطاع الانتاج في الاقتصادات الأكثر تنوعاً راكداً على مر السنين بالمقارنة مع قطاع الخدمات المتنامي. وبالتالي، انخفضت حصة الناتج المحلي في تلبية الطلب المحلي على السلع المصنعة خلال العقد الماضي.

٣٤-١٤ وتتسم اقتصادات بلدان المنطقة كذلك بشدة تحسُّسها للتغيرات في الاقتصاد العالمي وتأثرها بها. وبالتالي، فإن ظهور أو تعزيز أو توسيع تكتلات اقليمية واقتصادية، مثل الاتحاد الاوروبي، واتفاق التجارة الحرة لبلدان امريكا الشمالية، جنباً الى جنب مع زيادة تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات بموجب جولة اوروغواي لمفاوضات التجارة متعددة الاطراف (مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة مجموعة «غات»)، وهي الجولة التي اختتمت مؤخرا، سيترك آثاراً أخرى على آفاق التنمية في جميع القطاعات تقريباً، وسيترك آثاراً سلبية دائمة على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

٣٤-١٥ وعليه، ترتبط تنمية القطاعين الصناعي والزراعي ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية من خلال اعتماد هذين القطاعين بصورة كبيرة على العالم الخارجي في جميع احتياجاتهما تقريباً من آليات ومعدات

وفي جزء كبير من السلع الوسيطة. والاعتماد المتبادل ما بين التنمية الزراعية والتجارة الخارجية وترابطهما الأفقي أمر واضح كذلك في اعتماد المنطقة الشديد على الواردات من الأغذية، وهيمنة المواد الزراعية الأولية على تجارة الصادرات في الاقتصادات غير النفطية في المنطقة، وكون التجارة وسيلةً لتصريف المنتجات الزراعية الفائضة. وتتجلى شدة تأثر المنطقة بالتطورات الخارجية أكثر ما تتجلى في قطاع النفط الذي هو عماد التنمية في عديد من بلدان المنطقة.

٣٤-١٦ وعلاوة على ذلك، أدت الإنجازات التكنولوجية السريعة على المستوى العالمي الى توسيع الفجوة التكنولوجية القائمة بين منطقة الاسكوا والمناطق والتكتلات الاخرى الأكثر تقدماً. وستؤدي عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان الأعضاء ذاتها، والتطورات الخارجية ولاسيما اتفاق مجموعة «غات»، الى الحد من قدرات المؤسسات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وإلى الحد من امكانيات نقل التكنولوجيا الى المنطقة.

٣٤-١٧ ومن المتوقع ان تكتسب الاهتمامات البيئية أهمية متزايدة في الجهود التي تبذلها المنطقة في سبيل التنمية المستديمة. وسيكون من الضروري معالجة قضايا مثل التصحر، وإدارة النفايات الصناعية، وتلوث المياه السطحية والجوفية، والتدهور البيئي بسبب التوسع العمراني، والوضع الاجتماعي والآثار المترتبة على حرب الخليج الأخيرة. وينبغي النظر الى البيئة من المعنى الواسع لجدول أعمال القرن ٢١ ومن جانبها المادي، مع التركيز على استدامة التنمية.

٣٤-١٨ وتواجه بلدان المنطقة تحدياً رئيساً يتمثل في إحداث تحويل في اقتصاداتها كي تتصدى لتحديات القرن المقبل. ولا يتطلب هذا ضمان مبالغ طائلة للاستثمار فحسب، ولكن يتطلب ايضا من هذه البلدان القيام مجدداً بمراجعة أو بتجديد الفلسفات الاقتصادية لهذه البلدان وأنماط تنميتها، ولاسيما فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الادارة الاقتصادية وقوى السوق. ولم تؤدِ السياسات السابقة وبشتى مذاهبها، بصورة عامة الى تحقيق نمو وتنمية سريعين ومتكافئين. وإنما أدت في الواقع الى ظهور أو اشتداد الاختلالات والقيود الداخلية والخارجية، التي تتضح بصورة رئيسة في العجز الكبير والمستمر في الميزانية وفي ميزان المدفوعات، وثقل المديونية، وتناقص الموارد المالية اللازمة للتنمية. ونتيجة لذلك، تقوم معظم بلدان المنطقة بتنفيذ اصلاح اقتصادي، بما في ذلك برامج وسياسات التكييف الهيكلي، بمبادرة خاصة منها أو بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بغية بلوغ هدف عام هو تحقيق نمط من التنمية أكثر استدامة على المدى الطويل.

٣٤-١٩ ومع مضي المزيد من السنين في هذا العقد، من المرجح ان تواجه بلدان منطقة الاسكوا، مَثَلُها في ذلك مَثَلُ البلدان النامية الأخرى، عقبات أصعب فيما تبذل من جهود لتحقيق التنمية المستديمة. وتشير الاتجاهات الاقتصادية الى أن عملية اكتساب الاقتصاد طابعا عالميا ستستمر. ولكن، يفتقر العديد من بلدان الاسكوا الى الموارد البشرية اللازمة للمشاركة في هذه العملية وإحداث تحويلات في اقتصاداتها تُمكّنها من المنافسة على الصعيد الدولي.

٣٤-٢٠ وبالاضافة الى ذلك، لاتزال مواطن الضعف وأوجه القصور الأساسية في مجال الاحصاءات والمعلومات تشكل عائقاً رئيساً أمام الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل وضع سياسات إنمائية فعالة. هذا في عصر أصبح فيه لحيازة المعلومات والقدرة على خزنها ونقلها دور هام في تحديد قدرة الأمم على المنافسة.

٣٤-٢١ وأخيراً، لا شك في أن الشروع في عملية السلام ولاسيما إعلان المبادئ لاتفاق السلام الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سيكون له أثر اقتصادي واجتماعي كبير على المنطقة. وسيتطلب المناخ السياسي الجديد رصداً مستمراً من قبل الامانة التنفيذية للاسكوا، بهدف مواءمة أنشطتها بما يمكنها من معالجة مختلف القضايا المذكورة آنفاً، مع مراعاة التغيرات الحاصلة، ولا سيما في مجالي إعادة تخصيص الموارد والتعاون الاقليمي.

٣٤-٢٢ وعليه، لا بد من زخم جديد لتعزيز التعاون الاقليمي بغية معالجة وافية للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والايكولوجية للتنمية المستديمة والذاتية في منطقة الاسكوا. ومن الأهمية بمكان في هذا الوقت، أن تتصدر التنمية البشرية بمعناها الواسع جميع اهتمامات التنمية.

٣٤-٢٣ وتضطلع الأمانة التنفيذية للاسكوا بالمسؤولية العامة عن صياغة هذا البرنامج وتنفيذه.

٢- الاستراتيجية العامة

٣٤-٢٤ وفقاً لصلاحيات الاسكوا التي تنص عليها مختلف قرارات الجمعية العامة، وعملاً بالأهداف المذكورة أعلاه، تحاول الاسكوا، بصفتها جهازاً متعدد الاختصاصات، أن تحدّد وتصوغ منهجاً متناسقاً للتعاون الاقليمي وذلك ضمن سياق الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء فيها، وبما ينسجم مع فهمها للتطورات الاقليمية والعالمية الهامة. ولذلك، تتصف معظم الأنشطة، الواردة في إطار هذا البرنامج، بطابع إقليمي أو دون إقليمي، مع الاضطلاع بأنشطة مخصصة لأقطار معيّنة ولها امتدادات اقليمية.

٣٤-٢٥ ومع مراعاة صلاحيات الاسكوا، بوصفها مركزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الاقليمي، يمكن تحديد دورها على النحو التالي:

(أ) أن تعزّز عملية صياغة السياسات والقدرات المؤسسية في البلدان الأعضاء والأجهزة غير الحكومية بهدف تحقيق التنمية المستديمة؛

(ب) أن تيسّر الاضطلاع بالأنشطة المشتركة، وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء، مسخّرةً لذلك أوجه تكامل المنطقة وآفاق التعاون؛

(ج) أن تشكّل منتدىً اقليمياً لمناقشة القضايا الناشئة؛

(د) أن تزيد الوعي بالقضايا البالغة الأهمية بالنسبة للتنمية المستديمة في المنطقة، وأن تقترح البدائل أو الخيارات التي يمكن اعتمادها للتصدي للتحديات القائمة والناشئة؛

(هـ) أن تكون مصدراً رئيسا للاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والمعلومات عن منطقة الاسكوا داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(و) أن تعمل كنظام للإنذار المبكّر.

٢٦-٣٤ وتحقيقاً لأهداف البرنامج المذكورة آنفا، وأداءً من الاسكوا لدورها، ستضطلع الأمانة التنفيذية بالمهام التالية:

(أ) تقديم خدمات الأمانة الفنية والوثائق الى اللجنة وأجهزتها الفرعية؛

(ب) مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بناءً على طلبه، في الاضطلاع بمهامه في المنطقة؛

(ج) إجراء البحوث والمسوح من أجل رصد التطورات، واقتراح تدابير وأعمال للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة في المنطقة؛

(د) إنشاء وتطوير قواعد للبيانات الاحصائية وما يلزم من معلومات في مجالات عمل الاسكوا، سواء في جمع البيانات والمعلومات أو توحيدها أو تقييمها أو معالجتها أو نشرها على المستخدمين ومساعدة البلدان الأعضاء في النهوض بخدماتها في مجال البيانات؛

(هـ) تنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية، واجتماعات أفرقة الخبراء، والمؤتمرات، والندوات، والحلقات الدراسية، والحلقات التدريبية؛

(و) تقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية الى الدول الأعضاء في اللجنة، بناءً على طلبها؛

(ز) المشاركة في وضع برامج المساعدة الفنية وتنفيذها ورصدها وتقييمها في مجالات فنية مختلفة، وذلك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية وغيرها من أجهزة التمويل؛

(ح) تنسيق أنشطة الاسكوا مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والادارات الرئيسة الثلاث في الأمانة العامة في مقر الأمم المتحدة، وهي إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وإدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية، ومع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وذلك بهدف تجنّب إزدواجية الأنشطة، وضمان تكاملها، وتبادل المعلومات؛

(ط) التنسيق والتعاون مع الوحدات والأجهزة الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ومع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمنظمات الدولية الأخرى؛

(ي) التنسيق مع المنظمات الاقليمية، ولاسيما منظمة المؤتمر الاسلامي، وجامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والتجمّعات الاقليمية الأخرى.

٣- هيكل البرامج الفرعية وأولوياتها

٣٤-٢٧ يهدف التعاون الاقليمي، وهو المهمة الرئيسة للاسكوا، الى تشجيع التنمية المستديمة بأبعادها المتعددة (الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والثقافية وغيرها). وفي إطار هذا المنظور الموسّع، لا تقتصر التنمية الاجتماعية على الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية أو على النمو والكفاءة. وإنما يتمثل التحدي الرئيس، الذي تواجهه منطقة الاسكوا، في ترابط الأبعاد الرئيسة الثلاثة للتنمية المستديمة وهي، إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، وتحسين نوعية الحياة، والتنمية الاقتصادية. ويشكل كل عنصر من هذه العناصر شرطا لتحقيق العنصرين الآخرين ونتيجة لهما.

٣٤-٢٨ وللوضع الراهن الجديد في العالم والطابع العالمي للأحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثر مباشر على الأبعاد الثلاثة، المذكورة آنفا، للتنمية المستديمة في المنطقة. وينطوي جزء من مهمة الاسكوا على العمل للدول الأعضاء كجهاز للإنذار المبكر من الآثار التي قد تترتب على التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية العالمية على المستويين الاقليمي والوطني.

٣٤-٢٩ وتتسم منطقة الاسكوا بظروف سريعة التغير تنشأ عن عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية والنزاعات العسكرية. وهذه سمة تدعو الى التركيز بصورة خاصة على المسائل ذات النطاق الاقليمي فضلاً عن التركيز على الأوضاع التي تنفرد بها أقطار معينة.

٣٤-٣٠ وبهدف ترجمة التحديات التي تواجهها منطقة الاسكوا الى أنشطة برنامجية، أُعتمدت خمسة برامج فرعية تمثّل مواضيع جوهرية قد تدخل في اختصاص عدة وحدات تنظيمية. وبهدف الاضطلاع بهذه الأنشطة من خلال برنامج العمل لفترة السنتين، ستنضوي الوحدات التنظيمية المعنية المختلفة (الشُعب والأقسام والوحدات) معاً في فِرَق عاملة تمثل التخصصات المختلفة ذات الصلة.

٣٤-٣١ وسيتألف برنامج التعاون الاقليمي من أجل التنمية في غربي آسيا من البرامج الفرعية الموضوعية التالية:

البرنامج الفرعي ١- إدارة الموارد الطبيعية والبيئة.

البرنامج الفرعي ٢- تحسين نوعية الحياة.

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتعاون الاقتصاديان.

البرنامج الفرعي ٤- التنمية الاقليمية والتغيرات العالمية.

البرنامج الفرعي ٥- قضايا خاصة.

٣٤-٣٢ ومن الجدير بالذكر أن الأمانة التنفيذية للاسكوا تعتبر البيانات الاحصائية عنصرا أساسيا في كل أنشطتها التحليلة والمتعلقة بالسياسات. وعليه، ستعمل الأمانة التنفيذية على تطوير احصاءات حديثة وموثوقة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي في منطقة الاسكوا، بالتعاون مع الأجهزة الوطنية والاقليمية والدولية المعنية. وستعمل على تطوير قواعد لبيانات اقليمية موثوقة في مجالات محددة قطاعية أو متعددة القطاعات لازمة لتقييم ورصد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الاسكوا، ولتنفيذ برنامج عمل الاسكوا.

٣٤-٣٣ وستنطوي هذه الجهود على القيام تدريجيا بجمع وتصنيف ونشر الاحصاءات القابلة للمقارنة عن الحسابات القومية، والأسعار، والمالية والصناعة، والطاقة، والتجارة الخارجية، والسلسلات الاقتصادية الأخرى؛ واحصاءات البيئة والاحصاءات الاجتماعية، بما فيها الاحصاءات المتعلقة بوضع المرأة، والمعوقين والشباب والرضّع وفئات السكان الخاصة الأخرى؛ والاحصاءات السكانية بما في ذلك تعدادات السكان والمساكن، ونظم التسجيل المدني، والمسوح الديمغرافية والصحية؛ ونشر المفاهيم والتعاريف والتصنيفات الدولية الموحدة التي تتعلق، على وجه الخصوص، بالحسابات القومية والتجارة الدولية، والصناعة، والهجرة، والبيئة، والعمالة؛ والمساعدة في تطوير قدرات الدول الأعضاء في الاسكوا في مجال إجراء التعدادات والمسوح، وجمع وتحليل البيانات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن المسوح الأسرية والتعدادات. كما ستعمل الأمانة التنفيذية على تحسين قاعدة المعلومات الاحصائية لجعل جوانب المسح والرصد من أنشطتها ذات طابع تطلعي، ولتطوير مؤشرات التنمية المتعلقة بالوضع في المنطقة.

باء- البرامج الفرعية

البرنامج الفرعي ١- ادارة الموارد الطبيعية والبيئة

(f) الأهداف

٣٤-٣٤ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة التالية: ١٥٨/٣٢؛ ١٩٣/٣٦؛ ١٥١/٣٨؛ ١٧٣/٣٩؛ ١٧٦/٣٩؛ ٢٠٨/٤٠؛ ٦٥/٤١؛ ١٧٠/٤١؛ ١٨٤/٤٢؛ الفقرتين ١٤ و ١٥؛ ١٨٦/٤٢؛ ١٨٧/٤٢، الفقرتين ٨ و ١٥؛ ١٩٣/٤٣؛ ١٨١/٤٥؛ ١٩٩/٤٥؛ ٢٠٩/٤٥؛ د ف - ٣/١٨؛ ١٩١/٤٧؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التالية: ٥٢/١٩٨٣؛ ٥٤/١٩٨٣؛ ٤٩/١٩٨٥؛ ٥٢/١٩٨٥، الفقرة ١؛ ١٦٧/١٩٨٥؛ ٧/١٩٨٧، الفقرة ٣؛ ٩/١٩٨٧؛ ١٠/١٩٨٧، الفقرة ٤؛ ٦/١٩٨٩؛ ٧/١٩٨٩، الفقرة ٣؛ ٨/١٩٨٩، الفقرة ٦؛ ٨٤/١٩٩١، الفقرة ٧؛ ٨٥/١٩٩١، الفقرات ٣ ، ٥ ، ٦، ٩؛ ٨٩/١٩٩١، الفقرات ٢، ٣، ٤؛ ٩٠/١٩٩١، الفقرتين ٢ و ٤؛ وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولجنة التنمية المستديمة؛ وقرارات الاسكوا ٨١ (د-٧)، ١٦٥ (د-١٥)، ١٨٠ (د-١٦).

٣٥-٣٤ تتصف بلدان الاسكوا في الغالب بأنها قاحلة وشبه قاحلة. ونظراً الى الظروف الايكولوجية الهشة التي تسود في المنطقة فإن أي ضرر ايكولوجي ينزل بها يكون من الصعوبة البالغة اصلاحه أو عكسه. وقد أدى النمو السريع في عدد السكان من جهة والفقر من جهة أخرى الى الإضرار باستغلال الموارد القليلة في المنطقة من أرض وماء. وأدى الافتقار الى سياسات واستراتيجيات للادارة السليمة لهذه الموارد وعدم تقدير العلاقة بين ادارة الموارد والتنمية المستديمة الى ازدياد معدل سرعة تحات التربة، ونضوب مخزون خزانات الماء الجوفية، وازدياد نسبة الملوحة، والتصحر، وغير ذلك من أشكال تدهور الموارد.

٣٦-٣٤ ويعتبر نقص الموارد المائية قيداً بالغ الخطورة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الاسكوا. وتزداد مشكلة الأمن المائي تفاقماً لكون المصادر المائية الرئيسة تنشأ في الغالب في بلدان مجاورة. ويواجه قطاع المياه في المنطقة حالياً مشكلات مزمنة ناشئة عما يلي: عدم كفاءة الادارة وقصور الخطط والسياسات المائية الوطنية؛ ونقص البيانات الهيدرولوجية والهيدرولوجية - الجيولوجية والهيدروميتورولوجية (الارصاد الجوية المائية) مما يؤدي الى غياب التقييم الدقيق للموارد المائية التقليدية وغير التقليدية اللازم لتحديد الأولويات ولحسن توزيع الموارد المائية على مستخدميها وتحديد حصصهم منها؛ نقص الطاقة البشرية الماهرة والخبرة الفنية لا سيما في المجالات التي ينبغي استخدام التكنولوجيات المتقدمة فيها؛ افتقار العديد من بلدان المنطقة الى الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ مشاريع التنمية المائية الكبيرة؛ عدم كفاية امدادات المياه والمرافق الصحية، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية؛ تلوث المياه والتلوث بسبب عدم وجود السياسات المناسبة المطلوبة للتنمية السليمة بيئياً.

٣٤-٣٧ ومن أبرز المشاكل والعقبات التي تعوق التنمية الشاملة للموارد في هذا القطاع ما يلي: غياب التقييم الشامل للموارد المعدنية؛ النقص في التعاون والتنسيق الاقليميين في أنشطة التعدين؛ النقص الذي يواجه عدداً من بلدان المنطقة في الموارد المالية اللازمة للحصول على تكنولوجيات متقدمة للاضطلاع بمشاريع تطوير التعدين؛ نقص الطاقة البشرية الماهرة.

٣٤-٣٨ تشكل الموارد النفطية الثروة المادية الرئيسة في المنطقة التي تُعتبر بدورها موردّاً رئيساً للنفط الى العالم. غير انه نظراً الى التوزّع غير المتساوي لهذه الموارد في المنطقة، نجد عدداً من البلدان الاعضاء في الاسكوا محرومة من النفط والغاز الطبيعي أو مفتقراً اليهما تماماً. وأهمية الغاز الطبيعي برزت، بل هي آخذة في الازدياد السريع، من حيث اكتشافه واستخدامه وامكانية تصديره. وعلاوة على ذلك، وبالنظر الى امكانات موارد الطاقة المتجددة فانه ينبغي لها أن تقوم بدور كبير في المستقبل الى جانب مصادر الطاقة.

٣٤-٣٩ لا تزال هناك حاجة الى تحسين سياسات وخطط الطاقة على الصعيد الوطني، ولاسيما منهجيات وأساليب تخطيط الطاقة التي تشكل إحدى العقبات الرئيسة التي تعترض طريق إعداد وتنفيذ خطط الطاقة القطرية. وأما بيانات أرصدة الطاقة التي قدّمها عدد من بلدان الاسكوا فلا تتسم بما يكفي من الدقة أو الشمول ليكون أساساً لتقييم موثوق لوضع الطاقة لديها. ويستلزم الاستخدام المفرط لموارد الطاقة القابلة للنضوب وغياب السياسات والتدابير الملائمة لاستخدام الطاقة على وجه أكفأ تحليل مسألة الطاقة بكاملها واتخاذ التدابير لزيادة الكفاءة في استخدام الطاقة.

٣٤-٤٠ أما الأنشطة المضطلع بها في منطقة الاسكوا لتنمية مصادر الطاقة المتجددة فمحصورة في الغالب بمشاريع ريادية. وفيما عدا حالات قليلة، لم تؤدِ هذه الأنشطة بعد الى نتائج ملموسة من حيث الاستخدام التجاري لتكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٣٤-٤١ ينجم التدهور البيئي في منطقة الاسكوا عن الادارة غير المناسبة للموارد من أرض ومياه وطاقة، وعن غياب الوعي العام وعن الأنظمة والسياسات غير الملائمة. كما يشكل نمو السكان والفقر والهجرة عوامل اضافية تسهم في تدهور البيئة في المنطقة.

٣٤-٤٢ وكثيراً ما ينظر الى المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من بلدان الاسكوا وكأنها مستقلة عن البيئة، فلا تعطى مسائل البيئة بالتالي الأولوية الواجبة من جانب صانعي القرار. لذا يتعين إيلاء الاعتبار اللازم للادارة السليمة بيئيا للموارد الطبيعية في أنشطة التخطيط في إطار هذا البرنامج الفرعي.

٣٤-٤٣ وفيما يلي أهداف هذا البرنامج الفرعي:

(أ) المساعدة في إدخال طرائق وتكنولوجيات جديدة وملائمة لتقييم الموارد الطبيعية في المنطقة، وفي وضع خطط وطنية لاستغلالها، وذلك في إطار الجهود الاقليمية والدولية المبذولة لإبراز الابعاد البيئية للتنمية المستديمة؛

(ب) المساعدة في ضمان الادارة المناسبة لموارد المياه، بما في ذلك مراقبة النوعية، ووضع مبادئ توجيهية ومبادئ للانتفاع الأمثل بموارد المياه المتوفرة، لا سيما في حالة الاحواض المائية المشتركة، وزيادة الوعي بالترابط بين قلة المياه وعملية التنمية المستديمة؛

(ج) المساعدة في رسم منظور طويل الأجل لخيارات الطاقة في المنطقة، وفي وضع استراتيجيات وسياسات للادارة السليمة بيئيا لموارد الطاقة ونفاياتها، وفي تطوير مصادر الطاقة المتجددة لا سيما في المناطق الريفية والمناطق النائية؛

(د) تشجيع التعاون الاقليمي فيما بين الدول الاعضاء في الاسكوا في ميداني الموارد الطبيعية والبيئة، على أن يتم التأكيد بصفة خاصة على الترتيبات والمؤسسات والمشاريع الاقليمية القائمة والمقرر إقامتها.

(ب) <u>منهاج عمل الأمانة التنفيذية</u>

٣٤-٤٤ فيما يلي وسائل العمل التي تتوخاها الأمانة التنفيذية في إطار هذا البرنامج الفرعي:

(أ) الاضطلاع بدراسات حول تخطيط وادارة الموارد من أراضٍ ومياه وطاقة، مع التأكيد بصفة خاصة على مكافحة التصحر، وتقييم الميزانية المائية، وقضايا الطاقة الريفية، بما في ذلك المسوح والتقييمات المتصلة بهذه الأنشطة؛

(ب) تنظيم اجتماعات ترمي الى وضع استراتيجيات وسياسات في مجال الموارد الطبيعية، والى تشجيع التعاون الاقليمي وتنسيق الأنشطة وتبادل المعلومات بشأن مسائل متنوعة من مسائل تطوير الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام تكنولوجيات مناسبة لموارد المياه والطاقة غير التقليدية؛

(ج) تنظيم برامج تدريبية واجتماعات تقنية وحلقات دراسية على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي بغية تطوير القدرة على تحسين ادارة موارد المياه والطاقة، وتقييم الأثر البيئي، والمسائل المتصلة باستخدام التكنولوجيات متدنية الكلفة والملائمة في مجالي المياه والطاقة؛

(د) مواصلة واقامة اتصالات منتظمة مع منظمات وطنية واقليمية ودولية للتنسيق بين الأنشطة في مجالي الموارد الطبيعية والبيئة، وتشجيع التعاون لأغراض تنمية الموارد الطبيعية واستخدامها بكفاءة وتشجيع المبادرات الاقليمية ودون الاقليمية لجعل التنمية المستديمة المبدأ الذي يسترشد به في بلوغ الاهداف المترابطة لإدارة الموارد الطبيعية داخل المنطقة؛

(هـ) الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن المسائل البيئية الناشئة، لا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة، وبشأن التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛ والتركيز على مسائل تهم المنطقة بصفة أساسية، لا سيما تلوث الارض والهواء والماء والضجيج، وادارة النفايات وتقييم الأثر البيئي.

البرنامج الفرعي ٢- تحسين نوعية الحياة

(f) الأهداف

٣٤-٤٥ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من آخر قرارات الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والاسكوا، وهي كما يلي: قرارات الجمعية العامة ١٠٨/٤٠، الفقرة ١٠؛ ١١١/٤١، الفقرة ٢؛ ١٧٨/٤٢، الفقرتان ٣ و ٨؛ ٩٩/٤٣، الفقرات ٥-٨؛ ٥٥/٤٤؛ ٥٦/٤٤، الفقرتان ٨ و ١٢؛ ٥٩/٤٤، الفقرات ١، ٤، ٨؛؛ ٧٠/٤٤، الفقرات ٧، ٩، ١٣؛ ٢٣٦/٤٤، المرفق، الفقرتان ٥ و ٨؛ ١٤١/٤٦، الفقرات ٢، ٥، ٦؛ ٩٢/٤٦، الفقرات ١، ٢، ٧؛ ٩٢/٤٧؛ ١٧٦/٤٧، الفقرات ٢، ٩، ١٤؛ ١٨٠/٤٧، الفقرات ٥، ١٦، ١٩؛ ١٩٧/٤٧، الفقرات ٨-١٠؛ ١٨٣/٤٨، الفقرات ١، ٢، ٥، ٧؛ ١٨٤/٤٨، الفقرتان ٥ و ٦. وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٢٣٠/١٩٩١؛ ٤٠/١٩٨٧، الفقرة ٥؛ ٤٧/١٩٨٨، الفقرات ٢-٤؛ وقرارات الاسكوا: ١٨٦ (د-١٦)؛ ١٨٧ (د-١٦)؛ ١٨٨ (د-١٦).

٣٤-٤٦ يرتبط تحسين نوعية الحياة، بما في ذلك الجوانب المادية وغير المادية، في منطقة الاسكوا ترابطاً وثيقاً بالادارة المناسبة للموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية. كما يتأثر بعدم الاستقرار السياسي، وأداء آلية التنمية غير الملائم، والتغير السريع في القيم والبُنى الاجتماعية.

٣٤-٤٧ ينبغي معالجة المسائل المتصلة بتحسين نوعية الحياة من خلال نهج متعدد التخصصات يعكس تصوّر التنمية المستديمة بوصفها «تنمية الشعب من خلال الشعب ولأجله».

٣٤-٤٨ ومن أبرز سمات منطقة الاسكوا ارتفاع معدل نمو سكانها نسبياً، الذي إذا أضيفت اليه الظروف الاقتصادية غير المؤاتية في بعض بلدان المنطقة، زاد من أثر البطالة والعمالة الناقصة في القطاعين المنظم وغير الرسمي. وأما البطالة في صفوف خريجي الجامعات وانتشار العمالة الناقصة في القطاع الخاص فهما صورتان أُخريان لسوء إدارة الموارد البشرية.

٣٤-٤٩ والفقر آخذ في الازدياد في منطقة الاسكوا. ويعتقد أن ثلث سكان العالم العربي كانوا يعيشون في عام ١٩٩٠ دون خط الفقر. وهذا الارتفاع في معدلات البطالة والفقر يؤدي الى تدني مستوى التكامل الاجتماعي. وبالاضافة الى ذلك، فإن من الضروري تعزيز التكامل الاجتماعي في منطقة الاسكوا بإيلاء مزيد من الانتباه لحاجات المعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما في ذلك المستوطنات والمجتمعات المحلية الفقيرة والهامشية في المناطق الحضرية والريفية.

٣٤-٥٠ ولا تزال المرأة في منطقة الاسكوا أقل حظاً من حيث الوصول الى الموارد، ومستوى التعليم، والمشاركة في النشاط الاقتصادي، والمشاركة في عملية التنمية وفي أنشطة الدعم المؤسسي. والمسألة الهامة الأخرى التي تواجه المرأة في المنطقة هي تزايد التضارب بين دور المرأة في الحياة العامة ودورها في الأسرة وعدم وجود نهج متكامل إزاء التنمية يوفر حلولاً ناجعة لهذا التضارب.

٣٤-٥١ والتكامل الاجتماعي في المنطقة بحاجة الى تعزيز من خلال إيلاء اهتمام أكبر الى حاجات المعاقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، بما فيها المستوطنات والمجتمعات المحلية الفقيرة والهامشية في المناطق الحضرية والريفية.

٣٤-٥٢ وأدت أنماط التنمية في المنطقة الى توسع عمراني سريع وجامح، والى نمو خطرٍ في بعض المدن، واتساع المستوطنات الفقيرة والهامشية، واستمرار حرمان المجتمعات المحلية الريفية.

٣٤-٥٣ وتعتبر التنمية الريفية والقضاء على الفقر مسألتين إنمائيتين بالغتي الأهمية في معظم بلدان الاسكوا. ورغم الاضطلاع ببرامج للاصلاح الزراعي في بعض بلدان الاسكوا، لا تزال الحيازات الصغيرة والمجزأة تغلب على الزراعة، كما لا تزال مشاكل المزارعين الهامشيين وغير المالكين للأرض مشاكل ذات خطورة في العديد من هذه البلدان. وتفتقر المنطقة الى مؤسسات ريفية ناجعة وكفؤة (للارشاد والتسويق والتمويل) لمواجهة مهمة التنمية المتزايدة والمعقدة مواجهة فعّالة. وعلاوة على ذلك، لا تزال ثمة فجوة واسعة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث توفر الخدمات الأساسية وفرص العمل.

٣٤-٥٤ وأخيراً هناك مشكلة هامة يتعين تناولها في إطار هذا البرنامج الفرعي هي مشكلة توفير وموثوقية المعلومات والمؤشرات الكمية والنوعية الضرورية لوضع سياسات اجتماعية سليمة.

٣٤-٥٥ ويستمد هذا البرنامج الفرعي أهدافه الأولية من حاجات الدول الاعضاء في الاسكوا وهي: القضاء على الفقر، تشجيع العمالة المنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، وإيلاء اهتمام خاص لإشراك المرأة والفئات المحرومة في عملية التنمية ومراعاة البعد الثقافي كذلك في عملية التنمية.

٣٤-٥٦ أهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

(أ) توجيه الانتباه الى أثر السكان على نوعية الحياة وذلك من خلال تحليل البيانات الديمغرافية بما فيها اسقاطات السكان، وإدماج المتغيرات السكانية في عملية التنمية، ووضع سياسات سكانية ملائمة، ونشر المعرفة بشأن القضايا المتصلة بالسكان؛

(ب) تشجيع اتباع نهج شامل إزاء التنمية البشرية بوصفها واحداً من العوامل الرئيسة التي تؤثر على نوعية الحياة وذلك من خلال التقييم المتعمق لعملية التنمية على الصعيدين الوطني والاقليمي. وبالاضافة الى ذلك، سوف يتم التشديد على تعزيز الإدماج الاجتماعي للشباب بوصفهم أكبر مجموعة من السكان. وسوف يولى الانتباه أيضا الى المعوقين والفئات الضعيفة الأخرى الذين هم نتاج مباشر للظروف الاقتصادية المتدهورة والبنية الاجتماعية والسياسية في المنطقة؛

(ج) تشجيع العمالة المنتجة من خلال التقييم المستمر للمستجدات في سوق اليد العاملة وتعزيز قدرات وزارات العمل على التخطيط، وتعزيز السياسات الاقليمية التي تيسّر حركة اليد العاملة بين البلدان العربية؛

(د) معالجة مسائل هامة تعرقل إدماج ومشاركة النساء ومنهن الشابات والريفيات في التنمية، ومساعدة الدول الاعضاء في الاستجابة بفعالية لما للمرأة من حاجات وشيكة الى التأهيل والعمالة والوعي القانوني. وسوف يولى اهتمام خاص للمساعدة في بناء المؤسسات والقدرات في المنظمات غير الحكومية؛

(هـ) دراسة أثر الاتجاهات الانمائية والتغير الاجتماعي على المستوطنات البشرية ونوعية الحياة في المجتمعات المحلية بغية زيادة الوعي بمشاكل وحاجات المستوطنات البشرية في المنطقة وتشجيع السياسات والبرامج المتكاملة والمناسبة الرامية الى تحقيق التنمية المستديمة للمستوطنات البشرية، مع التأكيد بصفة خاصة على نَهْجِ وبرامج المشاركة الجماهيرية؛

(و) التشجيع على اتباع نهج متكامل إزاء تنمية المجتمع المحلي القائمة على النمو والعدل والمشاركة الشعبية.

(ب) <u>منهاج عمل الأمانة التنفيذية</u>

٣٤-٥٧ بناء على ما ورد أعلاه، حددت الأمانة التنفيذية مناهج العمل التالية في إطار هذا البرنامج الفرعي:

(f) رصد حالة السكان من خلال نشر مؤشرات ديمغرافية ومؤشرات اجتماعية - اقتصادية ذات صلة وإسقاطات سكانية؛ والاضطلاع بدراسات حول محدِّدات وآثار نمو السكان؛ وتنظيم اجتماعات حول إدماج متغيرات سكانية في عملية التنمية؛ ونشر معلومات سكانية بواسطة «نشرة السكان والتنمية الاجتماعية»؛

(ب) رصد الحالة الاجتماعية من خلال النشر المنتظم للمسح الاجتماعي والاضطلاع بتحليل متعمق لعملية التنمية البشرية على الصعيد الوطني؛ وتقييم الأثر الاجتماعي للتدابير والاصلاحات الاقتصادية؛ ووضع سياسات اجتماعية ملائمة تولي اهتماماً خاصاً للفئات المحرومة؛ ورصد تطورات سوق اليد العاملة بغية تعزيز العمالة المُكْسِبة؛

(ج) جمع ونشر البيانات والمعلومات عن المرأة العربية من خلال دراسات الاسكوا حول دور المرأة العربية في التنمية ومن خلال مسح سنوي يرصد حالة المرأة في غربي آسيا؛ ومتابعة توصيات اجتماع فريق الخبراء حول الأسرة العربية في مجتمع متغير، الذي سوف يعقد احتفالاً بالسنة الدولية

للأسرة في عام ١٩٩٤؛ الاجتماع الاقليمي للتحضير للمؤتمر الحكومي الدولي الرابع للمرأة الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. والمؤتمر الدولي الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، بحوث ميدانية ودراسات حالات افرادية مقارنة للنظر في الدور المتغير للأسرة العربية؛ تقييم المؤسسات التي توفر الخدمات لدعم خدمات الأسرة أو للاستعاضة عنها؛

(د) رصد التغيرات والاتجاهات في حالة المستوطنات البشرية من خلال تحليل بيانات ومؤشرات المستوطنات البشرية والاضطلاع بدراسات وتقديم المساعدة التقنية وتنظيم الاجتماعات وحلقات العمل في مجال التحضر والتنمية الحضرية والادارة الحضرية، وتحديد التكنولوجيات والقواعد المناسبة لتحسين مستويات وأحوال معيشة المستوطنات الهامشية والفقيرة، وحشد الموارد البشرية والمالية والطبيعية لتوفير المأوى المناسب ومعقول الكلفة، وتشجيع التنمية المتوازنة والمناسبة للمستوطنات البشرية؛ ووضع سياسات وخطط للتنمية المستديمة للمستوطنات البشرية مع ايلاء الانتباه لحاجات الفئات الخاصة في البيئة الحضرية؛ والمساعدة في وضع سياسات وبرامج ترمي الى تحسين الاحوال المعيشية ونوعية الحياة في المستوطنات الريفية والحضرية التي تعاني من الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار وذلك من خلال مشاركة المجتمع المحلي في العمل وتعبئته له؛

(هـ) تقييم وتثمين سياسات وبرامج تنمية المجتمع المحلي (الحضرية والريفية)؛ وتعزيز القدرة التقنية والمؤسسية للتنمية الزراعية والريفية؛ وتعزيز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مجالات الارشاد الزراعي والاعتمادات والتسويق وتنمية المجتمع المحلي؛ تشجيع إدماج المرأة الريفية في خضم التنمية الزراعية والريفية.

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتعاون الاقتصاديان

(أ) الأهداف

٣٤-٥٨ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة: ١٧١/٤١، المرفق، الفقرات ١٢، ١٣، ٢٧، ٢٩؛ ١٨٢/٤١، الفقرتين الفرعيتين ١(أ) و (ب)؛ ٢٠٢/٤١، الفقرات الفرعية ١(ب)، (د)، (هـ)؛ ١٨٤/٤٢، الفقرة ١٥؛ ١٩٢/٤٢؛ ١٩٨/٤٢، الفقرتين ١٧ و ١٨؛ ١٧٨/٤٣، الفقرتين ٥ و ١٦؛ ١٨٤/٤٣؛ ١٤/٤٤، الفرع باء، الفقرات ١-٤؛ ٢٠٥/٤٤، الفقرات ٥، ١١، ١٢، ١٣؛ ١٩٦/٤٥؛ ١٩٩/٤٥، المرفق، الفقرات ٥٦-٧٧ و ١٠٣-١١٢؛ ١٤٤/٤٦، الفقرة ٤؛ ١٥٢/٤٧، الفقرتان ٢، ٣؛ ١٥٣/٤٧؛ ١٧١/٤٧، الفقرات ١، ٢، ٣؛ ١٧٨/٤٧، الفقرتين ١ و ٢؛ ١٨٣/٤٧، الفقرتين ٦ و ١٦؛ ١٨٤/٤٧، الفقرة ١؛ ١٨٠/٤٨، الفقرات ٣-٥. وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ٧٤/١٩٨٨، الفقرة ٢؛ ٧٥/١٩٩١، الفقرة ٤؛ ٦٣/١٩٩٣، الفقرة ٣؛ ٧١/١٩٩٠؛ ٥٥/١٩٩١. وقرارات الاسكوا: ٩٢ (د-٨)، الفقرة ٣؛ ١٣٨ (د-١٢)، الفقرة ٣؛ ١٧٠ (د-١٥)، الفقرة ٣؛ ١٩١ (د-١٦)، الفقرات ٤، ٥، ٦، ٧.

٣٤-٥٩ تُبيِّن المشاكل والتحديات التي تواجه بلدان المنطقة في جهودها الرامية الى تشجيع النمو والتنمية قصور سياسات ادارة الاقتصاد الكلي على الصعيد الوطني وعدم القدرة على استغلال إمكانات التعاون الاقليمي، والتغير السريع في البيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية للغاية.

٣٤-٦٠ تستمد ادارة وسياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة أهميتها، من جهة، من المشاركة المباشرة والواسعة للقطاع العام في النشاط الاقتصادي في العديد من الدول الاعضاء، كما تستمدها ، من جهة أخرى، من نفوذ الحكومات في تشكيل الاطار العام للاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية في جميع البلدان وذلك من خلال وضع السياسات، وبناء المؤسسات، والمفاوضات الاقتصادية، والاتفاقات الاقليمية والدولية. فالمزيج من السياسات التي اتبعت في الماضي لم يُفْضِ بوجه عام الى النمو والتنمية السريعين والمنصفين. بل أدى في الواقع الى نشوء أو ازدياد الاختلالات والقيود الداخلية والخارجية. ولم تحقق هذه السياسات نجاحاً كبيراً في تخفيف حدة الفقر وتحسين توزيع الدخل أو إحداث تغيير محسوس في البلد الأقل نمواً في المنطقة.

٣٤-٦١ شهد التعاون الاقليمي، وإن كان في الغالب عفوياً، زيادة بارزة بعد تعديل أسعار النفط لأول مرة في السبعينات ويرجع الفضل في ذلك أساساً الى التجارة والمعونة وحوالات العاملين والمشاريع المشتركة مما ترك أثراً ايجابياً على التنمية الاقتصادية في جميع انحاء المنطقة. اما الضغوط التي تعرضت لها اسعار النفط وأدت الى انخفاضها منذ اواسط الثمانينات فقد اسفرت عن انخفاض كبير في هذه التدفقات. وازدادت هذه الحالة تفاقماً بفعل أزمة الخليج التي أدت الى ان تعاني دول الفائض عادة من الدول الأعضاء من انخفاض حاد في الموارد المتاحة للتنمية في هذه الدول نفسها والمتاحة للمساعدة لبلدان

أخرى في المنطقة. وهذه التطورات تؤكد على أهمية الاعتماد المتبادل لأغراض التنمية في المنطقة ككل ولاستقرار الدول الاعضاء، كما تؤكد على الحاجة الى إقامة صلات أوثق بين بلدان المنطقة وتقليل التباين في مستويات التنمية داخل البلد الواحد وبين سائر البلدان. أما الانخفاض في الموارد المالية المخصصة لأغراض التنمية فيستدعي تقييم النظم المالية الوطنية وحالة التعاون الاقليمي في مجال حشد الموارد المالية وإدارتها وتخصيصها واتخاذ التدابير المناسبة في إطار السياسة العامة، وزيادة الوعي، على مستوى صنع السياسة الوطنية، بالحاجة الى تعزيز تنويع مصادر الدخل الوطني ومصادر الايرادات المحلية. كما يستدعي ايلاء قدر أكبر من الاهتمام للاستثمار المباشر الأجنبي الذي أخذ يبرز كمصدر رئيس من مصادر التمويل الانمائي.

٣٤-٦٢ نظراً الى ارتفاع درجة الانفتاح والاعتماد على الخارج في بلدان الاسكوا، فإن البيئة والعلاقات الاقتصادية الخارجية تتخذ دوراً هاماً بوصفها عوامل تحدد النمو والتنمية في المنطقة. وتقوم التجارة الخارجية بدور حاسم من خلال مساهمتها في الدخل والوفورات وايرادات الحكومة وخلق فرص العمل. وتستمد التجارة الخارجية أهميتها ايضا من اعتماد المنطقة الشديد على العالم الخارجي في الحصول على جزء كبير من غذائها ومن المنتجات الوسيطة ومن احتياجاتها من المعدات الرأسمالية. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة الخارجية هي الوسيلة الرئيسة للحصول على التكنولوجيا والمعرفة الفنية، وتعتبر مصدراً رئيساً لتمويل التنمية. وهناك عدد من المشاكل التي تعرقل مساهمة التجارة الخارجية في النمو والتنمية. ولا تزال تجارة بلدان الاسكوا شديدة التركز من حيث تكوين السلع واتجاهها، ولا تشكل التجارة البينية إلا جزءاً ضئيلاً من الاجمالي. اما السياسات الحمائية التي يطبقها الشركاء التجاريون الرئيسون على المنتجات التي لبلدان المنطقة مزية نسبية بشأنها فتترك أثراً سلبيا على صادرات هذه البلدان. كما يثير تحديات اضافية اختتام جولة أوروغواي، وتكوين الكتل التجارية و/أو توسيعها، والتطورات في اوروبا الشرقية وفي الاقطار التي كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي.

٣٤-٦٣ واما اتباع سياسات الاستعاضة عن الواردات فقد قلّلت من قوة الحافز على التصدير وجعلت من المنافسة هماً هامشياً وثبّطت الهمم للبحث عن اسواق جديدة، بينما زادت اللجوء الى القنوات التجارية غير التنافسية. ونتيجة لذلك، لم يولَ الاهتمام الكافي للعوامل التي تتحكّم بالتصدير مثل التمويل وسياسات اسعار الصرف، ونظم التجارة، ونوعية المنتجات وتكاليفها. ويعوق تجارة المنطقة ايضا نقص المعلومات وارتفاع تكاليف المعاملات. فتجارة الخدمات بالمفهوم التقليدي وفي اشكالها الجديدة القائمة على المعلومات والاتصالات لا تزال متواضعة، كما أن إمكانات التعاون الاقليمي تكاد تكون غير مستغلة.

٣٤-٦٤ ولم تُستغل بعد بالكامل الطاقات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تزخر بها منطقة الاسكوا في تطوير السياحة الدولية والبينيّة. فسياسات تنمية السياحة التي تستند الى تكامل التخطيط والتسويق السياحيين والتي تضع في اعتبارها ايضا الخصوصيات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والتاريخية والبيئية لمنطقة الاسكوا يمكن أن تساهم كثيراً في تنمية وازدهار الدول الاعضاء في الاسكوا.

٣٤-٦٥ وهناك ايضا حاجة الى آليات لتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي الى مجالات الأولوية في برامج الاستثمار الوطنية، ولتشجيع المشاريع المحلية، ولضمان الأخذ بالمعايير البيئية، ولتوفير الحماية والتعويض للبلدان المضيفة في حالات إساءة استعمال أسعار التحويل، ولضمان تمشي الأنشطة المالية للشركات عبر الوطنية مع أهداف ميزان المدفوعات القطري. وإدخال هذه الآليات يتطلب أجواءً ملائمة لوضع السياسات تعزز المساهمة العامة للشركات عبر الوطنية في التنمية. وينبغي لهذه الجهود أن تعنى بالآثار الاجتماعية والثقافية السلبية التي يمكن أن تنجم عن عمليات الشركات عبر الوطنية في بلدان الاسكوا. ويتعين استكمال إجراءات بلدان الاسكوا بسياسات وآليات تستهدف تحسين نوعية وكمية تدفقات الاستثمار، كما يتعين وضع سياسات للاستثمار الأجنبي تقيم توازناً بين التيسير والرقابة.

٣٤-٦٦ تزيد انتاجية الزراعة في معظم الدول الاعضاء في الاسكوا بمعدلات متدنية. ونمو الانتاج الغذائي أقل من نمو الاستهلاك، وذلك يؤدي الى اتساع الفجوة الغذائية وازدياد الاعتماد على المصادر الخارجية للتوريد، مما يسفر عن مشاكل مالية بارزة في البلدان متدنية الدخل في المنطقة.

٣٤-٦٧ وفي غياب إطار فاعل للتعاون الاقليمي، تعمل بلدان المنطقة بصورة فردية على الأغلب في المجالات الضرورية للتنمية الزراعية، فلا تعير اهتماماً للفرص التي يمكن ان تتاح من جراء الأخذ بمبدأ التكامل والتخصص في الانتاج على أساس المزية النسبية في شتى بلدان المنطقة.

٣٤-٦٨ وتشكل تدخلات السياسات الزراعية عاملاً هاماً آخر يؤثر على الانتاج الزراعي، فقد اتصفت السياسات الزراعية في المنطقة بمحاباة شديدة للمناطق الحضرية. كما أن الحوافز الاقتصادية المتاحة للمنتجين الزراعيين غير كافية عموماً. فالضوابط على مساحات الرقع الزراعية وعلى اسعار المنتجات والعملات المغالى في أسعارها كانت من بين الوسائل الرئيسة التي طبقتها السياسات الزراعية والتي تركت اثاراً سلبية على اداء القطاع الزراعي في المنطقة.

٣٤-٦٩ والنقص الحاصل في القوى البشرية المدربة، ولا سيما في مجال التخطيط الزراعي وتحليل السياسات ووضع المشاريع، يشكل عقبة رئيسة اخرى في وجه الانتاج الزراعي في المنطقة، ولا يقل عن ذلك اهمية النقص الحاصل في اعداد الكفاءات اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الزراعية. ذلك ان القدرة على استيعاب تدفق أموال الاستثمارات تعتمد بدرجة كبيرة على نوعي التدريب المذكورين آنفاً.

٣٤-٧٠ واذا ما أخذنا في الاعتبار القيود المفروضة على الموارد، فإن ضعف مستوى التكنولوجيا شكل عائقاً كبيراً يحول دون زيادة الانتاجية الزراعية. ورغم ان بعض بلدان الاسكوا قد بذلت جهوداً للإفادة من نقل التكنولوجيات الجديدة، فإن هناك مع ذلك حاجة ماسة الى سد الفجوة التكنولوجية في مجال الزراعة.

٣٤-٧١ وقد لحقت أضرار بالغة بالهياكل الأساسية والطاقات الانتاجية للقطاع الزراعي في عدة بلدان في المنطقة نتيجة للنزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي كان لها أيضا تأثير سلبي على الاتجار بالسلع الأساسية الزراعية بين دول المنطقة وعلى حركة اليد العاملة.

٣٤-٧٢ وقد شهدت المنطقة خلال العقدين الأخيرين توسعا ملحوظا في الطاقة الانتاجية الصناعية، وخاصة في الصناعات القائمة على الموارد مثل صناعات البتروكيميائيات والأسمدة والاسمنت والصناعات التقليدية مثل صناعة النسيج وصناعة الأغذية. غير أن القطاع الصناعي مازال يتسم بضيق نطاق المنتجات المصنّعة وتدني مستوى التخصص والانتاجية واستخدام طاقة الانتاج ولا يزال التكامل في نظام الانتاج محدودا كما أن التنسيق بين بلدان المنطقة يكاد يكون معدوما. ومازالت الهياكل الصناعية الأساسية وخدمات الدعم غير كافية، لاسيما من حيث زيادة المشاريع، والمهارات، وتسهيلات النقل، والخدمات المالية، والبحث والتطوير، والتصميم الهندسي، والخدمات الاستشارية والمعلومات.

٣٤-٧٣ وهناك حاجة ماسة الى تنمية القدرات الذاتية في مجال الأنشطة التكنولوجية والعلمية في المنطقة. كما أن القضايا التي تناولها مؤتمر فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية منذ أكثر من عقد من الزمان مازالت قائمة بالنسبة للمنطقة. وإضافة الى ذلك، تواجه المنطقة حاليا التحديات والفرص الناشئة عن المنجزات التكنولوجية العالمية. ولذلك سيظل الشغل الشاغل لهذا البرنامج الفرعي هو بناء وتعزيز القدرات والهياكل الأساسية الذاتية في مجال العلم والتكنولوجيا، الى جانب تحسين المزايا التي تتمتع بها المنطقة في عملية نقل التكنولوجيا. وما زال هناك قدر كبير من الغموض بشأن تدابير وآليات السياسة العامة اللازمة لدعم البحث والتطوير وتطويع التكنولوجيات الجديدة مع الظروف المحلية. وعليه، فإن هذا البرنامج الفرعي سيتناول القضايا المتعلقة بتقييم التكنولوجيا والروابط بين البحث والتطوير وقطاعي الانتاج والخدمات، والتحديات والفرص الناشئة عن المنجزات التكنولوجية العالمية وتأثيرها على نقل التكنولوجيا.

٣٤-٧٤ ويشكل عدم وجود اليات ونظم للتنسيق، والتخطيط غير الملائم، والاجراءات المعقدة لعبور الحدود فيما بين الدول الأعضاء وبينها والبلدان المجاورة عوامل تعوق عبور الركاب وتدفق السلع بيسر وسهولة، وتبطل الجدوى الاقتصادية للتجارة. كما تواجه المنطقة تحديا يتمثل في إكمال وصلات شبكة الهياكل الأساسية للنقل البري القائمة بين البلدان العربية المجاورة، وفي صيانة وتحسين ما هو قائم منها. وحيث أن معظم التجارة في المنطقة تنقل عن طريق البحر، فإن تكلفة النقل البحري للسلع تحظى بأهمية بالغة. وعليه، ينبغي زيادة الاهتمام بالنقل البحري متعدد الوسائط والموانىء، وخدمات النقل البحري، وبتطوير الأساطيل التجارية الوطنية لزيادة حصة شركات النقل الوطنية من التجارة الخارجية ولاسيما السلع الأساسية السائبة الصلبة والسائلة منها على حد سواء. كما يعاني هذا القطاع من نقص في القوى العاملة الماهرة اللازمة للقيام بأنشطة تتراوح بين التخطيط والعمليات والادارة، ولاسيما على المستويات الادارية المتوسطة والعليا. وهذه قضايا تتطلب عناية خاصة.

٣٤-٧٥ وفي ضوء ما سبق، فإن أهداف هذا البرنامج الفرعي هي:

(أ) تعزيز التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والفني بين البلدان الأعضاء في الاسكوا على المستوى دون الاقليمي والمستوى الاقليمي؛

(ب) النهوض بالأنشطة الرامية الى تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات وسياسات شاملة في مختلف القطاعات، مع الافادة من أوجه التكامل وإمكانيات التعاون الاقليمي في مختلف القطاعات؛

(ج) مواصلة زخم الاصلاح الاقتصادي والتغير الهيكلي دون أن يؤدي ذلك الى تفاقم الأوضاع الاجتماعية؛

(د) تقليل الاعتماد على الموارد المالية الخارجية من خلال تحسين حشد الموارد المحلية والخارجية واستخدامها وإدارتها على نحو كفؤ وتهيئة الظروف الملائمة للادخار والاستثمار؛

(هـ) تقديم المساعدة الفنية لتقييم وتنمية القدرات المحلية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المشتركة في مختلف القطاعات؛

(و) تشجيع أنشطة القطاع الخاص وخاصة المشاريع الصغيرة والمشاريع المتوسطة في مختلف القطاعات ودعم تنمية الموارد البشرية، وزيادة المشاريع، والادارة والمهارات الفنية؛

(ز) مساعدة الدول الأعضاء في التصدي للتحديات والفرص الناشئة عن الانجازات التكنولوجية على الصعيد العالمي؛

(ح) توسيع وتنويع تجارة السلع والخدمات ولاسيما بين دول المنطقة وزيادة كفاءة التبادل التجاري وخفض تكاليف المعاملات من خلال الأخذ بتكنولوجيات جديدة تتعلق بالبيانات الجمركية والتخليص الجمركي ونقل المعلومات المتصلة بالتجارة؛

(ط) زيادة فهم طبيعة أنشطة الشركات عبر الوطنية في البلدان المضيفة وآثارها السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية على تلك البلدان، وتعزيز مساهمة الشركات عبر الوطنية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية مع القيام في الوقت ذاته بمراقبة أنشطتها والتقليل من آثارها السلبية، ودعم قدرة البلدان النامية المضيفة في تعاملها مع الشركات عبر الوطنية.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٧٦ ستسعى الأمانة التنفيذية لتحقيق أهداف البرنامج الفرعي عن طريق الدراسات (منشورات فنية وتقارير) وتنظيم اجتماعات حكومية دولية واجتماعات أفرقة خبراء وتقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية عند الطلب، الى الدول الأعضاء من خلال ما يلي:

(أ) تحليل الاتجاهات الاقليمية في السياسات والخطط الإنمائية؛ ووضع تصور للتعاون بين بلدان الاسكوا وتحديد إمكانيات التعاون الاقليمي على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي وفي مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية؛ والآثار الاقتصادية والاجتماعية للاصلاحات والتغييرات الاقتصادية، بما في ذلك مقارنة التجارب في مجال الخصخصة وتأثيرها على التعاون الاقتصادي الاقليمي؛ ودور الأسواق المالية في حشد وإدارة الموارد المالية، وفي عملية الخصخصة؛ توفر الموارد المالية وإدارتها، حالة ومتطلبات التعاون في المجالين النقدي والمالي؛ وتمويل استثمارات القطاع العام وعجز الميزانية؛ سياسات اختيار وحيازة التكنولوجيا السليمة بيئيا؛ ومراقبة المستوى والنوعية؛ والنقل البري والبحري والحضري والجوي متعدد الوسائط، وتيسير إجراءات عبور الحدود؛

(ب) دورات تدريبية للمسؤولين والعاملين في القطاعين العام والخاص لتطوير القدرات الوطنية، والمؤسسات الوطنية والاقليمية، والمهارات الادارية الفنية في مختلف القطاعات والمجالات؛

(ج) استعراض وتحليل سنويين للأداء والسياسات والاستراتيجيات في مختلف القطاعات عن طريق المنشور السنوي «مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا» والاستعراضات التحليلية السنوية، الأكثر تخصصا، للتطورات والاتجاهات في التجارة الخارجية والمدفوعات وفي القطاعين النقدي والمالي على التوالي، وتعزيز الحوار حول التنمية من خلال مجلة للتنمية الاقليمية ستصدر لأول مرة في عام ١٩٩٦.

البرنامج الفرعي ٤- التنمية الاقليمية والتغيرات العالمية

(أ) الأهداف

٣٤-٧٧ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة دإ-٣/١٨؛ ١٦٥/٤١؛ ٢٠٥/٤٤؛ ١٩٩/٤٥؛ ٢٣٤/٤٥؛ ١٤٤/٤٦؛ ١٤٥/٤٦؛ ١٥٢/٤٧؛ ١٧١/٤٧؛ ١٧٨/٤٧؛ ١٨٣/٤٧ ومن قرارات الاسكوا ١٧٧ (د-١٥)، ١٩٠ (د-١٦) و١٩١ (د-١٦).

٣٤-٧٨ هذا البرنامج الفرعي أحد برنامجين فرعيين مفتوحين. ويتوقف محتواه على العوامل الخارجية التي تؤثر في المنطقة، وتندرج تحت الأحداث العالمية التي يمكن ان يكون لها تأثير خطير ودائم على منطقة الاسكوا. وسيوفر هذا البرنامج الفرعي المرونة البرنامجية اللازمة لتناول القضايا العالمية الناشئة الوثيقة الصلة بالمنطقة.

٣٤-٧٩ تؤثر التغيرات العالمية بصورة مباشرة على آفاق التنمية في منطقة الاسكوا وفي المناطق الأخرى من عالمنا هذا الذي يتسم بترابط متزايد. ومن الأهمية للمنطقة الآثار المحتملة لاختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وتكوّن تكتلات اقتصادية ضخمة والتحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقاً. وبالاضافة الى ذلك، سيتناول هذا البرنامج الفرعي قضايا تتعلق بآثار سياسات الاصلاح الاقتصادي، بما في ذلك التكييف الهيكلي والخصخصة، على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

٣٤-٨٠ وفي ضوء ما ورد أعلاه، فإن أهداف هذا البرنامج الفرعي هي كما يلي:

(أ) تنبيه الدول الاعضاء في الاسكوا الى آثار التطورات الخارجية، وخاصة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وانشاء المنظمة الدولية للتجارة، والتكتلات الاقتصادية الناشئة ولا سيما السوق الاوروبية مع التركيز بصفة خاصة على التجارة والأعمال المصرفية والصناعة والزراعة ونقل التكنولوجيا والتنمية البشرية في المنطقة؛

(ب) مساعدة الدول الأعضاء في الاسكوا في تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادي واقتراح أساليب لمعالجة المشاكل الناتجة عن ذلك.

(ب) منهاج عمل الأمانة التنفيذية

٣٤-٨١ يتمثل منهاج عمل الأمانة التنفيذية فيما يلي:

(أ) إجراء دراسات عن آثار الاحداث العالمية على التجارة والمالية، والزراعة، والصناعة، ونقل التكنولوجيا، والتنمية البشرية؛

(ب) دراسة آثار سياسات الاصلاح الاقتصادي على مختلف القطاعات.

البرنامج الفرعي ٥- قضايـــا خاصـــة

(أ) الأهـــداف

٣٤-٨٢ يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات الجمعية العامة ١٦٩/٤٠، الفقـــرة ٥؛ ١٦٥/٤١، الفقرة ٣؛ ١٨٦/٤٣، الفقرة ١؛ ١٥٥/٤٤؛ ١٧٩/٤٤، الفقرتين ٥ و ٦؛ ١٨٠/٤٤ الفقـــرة ٤؛ ٢٣٦/٤٤، الفقرتين ٥ و ٨؛ ١٩٣/٤٥؛ ٢٢٢/٤٥؛ ٢٣٤/٤٥؛ ١٤٥/٤٦؛ ١٥٦/٤٦، الفقرات ٧ الـــى ١١ و ١٤؛ ١٧٣/٤٦؛ ١٧٤/٤٦؛ ١٧٩/٤٧؛ ١٧١/٤٨؛ ٢١٣/٤٨؛ ومن قرارات الاسكـــوا ١٠٠ (د-٨)؛ ١١٨ (د-١٠)، و ١٧٢ (د-١٥)؛ و ١٧٦ (د-١٥)؛ و ١٨٢ (د-١٦)؛ و ١٨٣ (د-١٦)؛ و ١٨٤ (د-١٦).

٣٤-٨٣ تنتمي الجمهورية اليمنية الى المجموعة الخاصة من البلدان التي صنفتها الأمم المتحدة على أنهـا أقل البلدان نموا. ولم تساعد الاصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية كثيرا في تعجيل النمو وتخفيـف الفقر. ولن تكفي التدابير والسياسات على المستوى الوطني لتحقيق الاهداف الانمائية للجمهورية وعليـه، سوف تُولى، عناية خاصة للقضايا والمشاكل الانمائية التي تواجه الجمهورية اليمنية.

٣٤-٨٤ تنفيذا لقرارات الجمعية العامة وقرارات الاسكوا ذات الصلة بشأن تقديم المساعدة الى الشعـب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، أولت الأمانة التنفيذية عناية خاصة لمختلف احتياجات الشعـب الفلسطيني. وبدأ في الآونة الأخيرة التركيز على دور الاسكوا في تعزيز وتقديم المساعدة الفنية وتنفيـذ مشاريع تدخل في نطاق التنمية الوطنية الفلسطينية. ويُولى الاهتمام أيضا للسكان العرب في الجـــولان السوري المحتل.

٣٤-٨٥ ظلت المنطقة تعاني خلال العقدين الأخيرين من عواقب الحروب التي أسفرت عن تدمير واســـع النطاق للبنية الأساسية المادية والمؤسسية لبعض بلدان الاسكوا وتدهورها تدهوراً خطيراً. ولكي يكـــون التعمير والتأهيل الاجتماعي والاقتصادي فعالاً، ينبغي التصدي له في سياق ومنظور اقليمي.

٣٤-٨٦ وهناك تطور هام يمكن أن يؤثر بشكل كبير على الوضع في المنطقة هو عملية السلام في الشـــرق الأوسط التي انطلقت في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١ وتعززت بالاتفاق المعقود في ١٣ أيلول/سبتمبـر ١٩٩٣ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهناك حاجة لبحث الآثار المحتملة لهذه العملية على الأوضـاع الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وعلى التعاون الاقليمي.

٣٤-٨٧ يهدف هذا البرنامج الفرعي الى ما يلي:

(أ) معالجة قضايا محددة وناشئة، وخاصة تلك المتعلقة بالبلد الأقل نموا في منطقة الاسكوا؛

(ب) مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء اقتصاده ومؤسساته الوطنية؛

(ج) تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان العرب في الجولان السوري المحتل وفي جنوب لبنان؛

(د) دعم الجهود الوطنية والاقليمية الرامية الى تأهيل وتعمير اجتماعي واقتصادي للبلدان التي تضررت جرّاء الحروب والنزاعات؛

(هـ) تقييم آثار عملية السلام في الشرق الأوسط على التنمية والتعاون في المنطقة.

(ب) <u>منهاج عمل الأمانة التنفيذية</u>

٣٤-٨٨ يتمثل منهاج عمل الأمانة التنفيذية بالنسبة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة والسوريين في مرتفعات الجولان والجمهورية اليمنية والبلدان التي هي في وضع خاص فيما يلي:

(أ) رصد تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للتسعينات في الجمهورية اليمنية؛

(ب) إجراء دراسات عن قضايا تتعلق بتنمية القدرات الوطنية الفلسطينية في قطاعات مختارة؛

(ج) المساعدة في وضع وتنفيذ خطط تأهيل مختلفة؛

(د) تنظيم اجتماعات أفرقة خبراء وحلقات عمل تدريبية في قطاعات مختارة لتنمية الموارد البشرية؛

(هـ) وضع مشاريع للمساعدة الفنية والترويج لها، والمشاركة في تنفيذها؛

(و) تقديم خدمات استشارية.